

Distr.
GENERAL

S/1996/1017
9 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- ٢ - وقد أعاد المؤتمر الثاني لتنفيذ السلام، المعقود في لندن في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تأكيد التزامه بالتحقيق الكامل للأهداف المحددة في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته ("اتفاق السلام"). وقد اعتمدت النتائج التي خلص إليها المؤتمر في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وتم إصدارها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/1996/1012، المرفق). واستعرض المؤتمر التقدم المحرز خلال السنة الأولى لتنفيذ اتفاق السلام وأعرب عن استعداده لمواصلة تكريس ما يلزم من الموارد البشرية والمالية لتعزيز المنجزات المحققة خلال الاثني عشر شهراً السابقة من أجل توطيد دعائم السلام، وتشجيع المصالحة والنهوض الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وإعادة العافية الاقتصادية والرخاء إلى البوسنة والهرسك. والسعي إلى تحقيق هذه الأهداف هو أساساً مسؤولية السلطات في البوسنة والهرسك، ومن ثم شدد المؤتمر على أن استعداد المجتمع الدولي لتكريس الموارد البشرية والمالية متوقف على قوة التزام تلك السلطات بتنفيذ اتفاق السلام. وأقر المؤتمر المبادئ التوجيهية لفترة مدتها سنتان تسمى "فترة التوطيد"، وهي المبادئ التي وضعت في الاجتماع الذي تم بين المجلس التوجيهي الوزاري التابع لمجلس تنفيذ السلام وهيئة ورئاسة البوسنة والهرسك، في باريس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. واعتمد المؤتمر أيضاً خطة عمل لفترة الاثني عشر شهراً الأولى من مرحلة التوطيد هذه.
- ٣ - ويوجز هذا التقرير أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ آخر تقرير قدمته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/820). ويتضمن التقرير استعراضاً مستكملاً للأعمال التي قامت بها الأفرع الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة الناشطة في البوسنة والهرسك خلال الفترة نفسها. وترد في هذا التقرير أيضاً توصياتي المتعلقة بالمشاركة المقبلة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وهي مستندة إلى توصيات مؤتمر لندن.

ثانياً - تنفيذ اتفاق دايتون

- ٤ - انتهى القتال في البوسنة والهرسك في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ومنذ ذلك التاريخ وحتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تولت القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية رصد وقف إطلاق النار الذي

نفذ لإتاحة الفرصة لإجراء مفاوضات السلام التي بدأت في دايتون بأوهايو. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في دايتون، تم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك مع ١١ مرفقا مرتبطة به ("اتفاق السلام"). وفي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اجتمع مؤتمر تنفيذ السلام في لندن، وعين السيد كارل بيلد ممثلا ساميا. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تم التوقيع على اتفاق السلام في باريس من جانب جمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلا عن الأطراف الأخرى في ذلك الاتفاق.

٥ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، رحب مجلس الأمن، بموجب قراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، بنشر قوة تنفيذ متعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك والمنطقة الأوسع نطاقا، وأحاط علما بالدعوة الصادرة عن الأطراف إلى أن تبقى تلك القوة "لفترة تقرب من عام". وفي ذلك القرار نفسه، أيد المجلس إنشاء وظيفة ممثل سام لكي يتولى "العمل على حشد وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المعنية" بالجوانب المدنية لاتفاق السلام، "مع كفالة التوجيه لها عند الاقتضاء". وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تم نقل السلطة من قوة الأمم المتحدة للحماية إلى قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٠٣٥ (١٩٩٥)، أن ينشئ، لمدة سنة واحدة، قوة شرطة دولية تابعة للأمم المتحدة، ومكتبا للشؤون المدنية تابعا للأمم المتحدة، يؤلفان معا بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

٦ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تطورت مشاركة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فأصبحت تقوم بدور داعم. ويتولى قائد قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات زمام القيادة في الشؤون العسكرية؛ ويتولى الممثل السامي زمام القيادة في الشؤون المدنية. ويتولى ممثلي الخاص في البوسنة والهرسك، السيد س. إقبال رضا، قيادة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، عاملا على كفالة أن يكون عملها منسقا تنسيقا وثيقا مع عمل مكتب الممثل السامي.

ثالثا - أنشطة البعثة منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة

٧ - يتألف القوام الحالي لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة من ١٧٠٤ مراقبين ينتمون إلى ٣٤ بلدا مختلفا. وتمارس القوة عملها من ٦٢ موقعا داخل منطقة البعثة. والتعاون قائم على مستوى معقول بين قوات الشرطة التابعة للكيانات المختلفة والمراقبين التابعين لقوة الشرطة الدولية، وإن كانت لا تزال توجد بعض المشاكل، خصوصا فيما يتعلق بإعادة تشكيل قوة الشرطة في جمهورية صربسكا.

٨ - وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، بقيادة رئيسها، السيد بيتر فيتزجيرالد، مكلفة برصد جميع أنشطة قوة شرطة الاتحاد وقوة شرطة جمهورية صربسكا. وتقوم قوة الشرطة الدولية، بصحبة الشرطة من كل من الكيانيين، بتنفيذ دوريات مشتركة تسعى عن طريق القدوة إلى بث مبادئ الممارسة

الشرطية الديمقراطية. وقد نجحت قوة الشرطة الدولية في إدخال مفهوم الممارسة الشرطية المجتمعية في عدد من المناطق. وأنشأت القوة أيضا برنامجا مدرسيا يرمي الى تعليم الطلاب في جميع المراحل واجباتهم المدنية ومبادئ الممارسة الشرطية الديمقراطية. وتشارك القوة أيضا في برنامج شامل للتدريب وإعادة التشكيل والفحص لقوات الشرطة المختلفة.

٩ - ولا يزال تدريب شرطة الاتحاد وإعادة تنظيمها مستمرين، وإن كان هذا يجري بمعدل أبطأ نوعا مما كان متوقعا، ويعزى هذا أساسا إلى الخلافات السياسية بين الشريكين في الاتحاد. ومنذ تموز/يوليه، تم اختبار ١٢ ٥٠٠ من المتقدمين للالتحاق بالشرطة. ويشمل هؤلاء ٧ ٠٠٠ فرد من سبعة كانتونات تم حاليا فحص سجلاتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأوشك التدريب أن يتم في ثلاثة كانتونات. وتم التوصل إلى اتفاق بين سلطات الاتحاد وقوة الشرطة الدولية على نوع وتصميم بطاقات الهوية التي سيتم صرفها لقوة شرطة الاتحاد المعاد تشكيلها. وسيكون كانتون سراييفو هو الكانتون الأول الذي يتسلم بطاقات الهوية الجديدة والزي الرسمي الجديد لشرطة الاتحاد.

١٠ - ولم يبدأ بعد تدريب شرطة جمهورية صربسكا وإعادة تشكيلها. ولم يتم التوصل إلى اتفاق رسمي بين سلطات جمهورية صربسكا وقوة الشرطة الدولية بشأن إعادة تشكيل شرطتها وتدريبها، وإن كانت تلك السلطات قد وافقت بصفة غير رسمية من حيث المبدأ على شروط قوة الشرطة الدولية. وسيكون هذا من المواضيع الرئيسية التي ستركز عليها قوة الشرطة الدولية اهتمامها في عام ١٩٩٧.

١١ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، استضافت حكومة أيرلندا المؤتمر الدولي المعني بإنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، الذي نظمته الأمم المتحدة بهدف التماس الدعم المالي اللازم لتدريب قوات الشرطة البوسنية وتجهيزها. ولم تصل التبرعات المعلنة في مؤتمر المانحين المعقود في دبلن إلى المستويات المتوقعة، وأثر هذا بدوره على معدل تدريب الشرطة المحلية وإعادة تجهيزها.

١٢ - وقد تم على نحو سلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر نقل السلطة من شرطة اتحاد أوروبا الغربية إلى قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في موستار. وقد اتخذت قوة الشرطة الدولية خطوات استهدفت تسريح عدد من القوات شبه الشرطية الكرواتية البوسنية. وتم بإصرار من رئيس قوة الشرطة الدولية تسريح قوة الشرطة الخاصة في موستار، وكذلك تسريح جماعات مختلفة من حراس الأمن المدنيين المسلحين. كما يجري حاليا تسريح وحدات الشرطة الخاصة الأخرى في جميع أنحاء الاتحاد.

١٣ - وبعد التغييرات الرئيسية التي أجريت مؤخرا في الهيكل القيادي لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، ظلت علاقة العمل الوثيقة مستمرة بين قوة التنفيذ وقوة الشرطة الدولية. ويقوم كبار المسؤولين من قوة التنفيذ وقوة الشرطة الدولية بصفة دورية بتبادل المعلومات موضع الاهتمام المشترك. ويجري التعاون بمستوى عال أيضا بين أفراد قوة التنفيذ والمراقبين التابعين لقوة الشرطة الدولية في الميدان. ويتم بصفة

يومية تسيير دوريات مشتركة بين قوة التنفيذ وقوة الشرطة الدولية، وخصوصا في المناطق التي تشتد فيها حدة التوتر أو يخشى من وقوع حوادث فيها.

الشؤون المدنية

١٤ - يواصل موظفو الشؤون المدنية القيام بمهامهم الرئيسية الثلاث ، وهي: تقديم الدعم إلى قوة الشرطة الدولية؛ وتحليل الأحداث والاتجاهات السياسية المحلية وتقديم التقارير عنها؛ وبذل المساعي الحميدة من أجل بناء الثقة وحل المشاكل على الصعيد المحلي.

١٥ - وتسهم الإفادات الإعلامية التي يقدمها موظفو الشؤون المدنية بصفة منتظمة إلى قادة قوة الشرطة الدولية في الأقاليم والمقاطعات والمراكز في تزويد هؤلاء القادة بفهم للديناميات السياسية المحلية في المنطقة المسؤول عنها كل منهم. وعلاوة على ذلك، يواصل موظفو الشؤون المدنية مساعدة قوة الشرطة الدولية في إقامة علاقات عمل مع الأطراف الفاعلة الرئيسية المحلية والدولية، والمساعدة، عن طريق تلك العلاقات، على احتواء الحالات المنطوية على احتمالات الانفجار. كما يعمل عنصر الشؤون المدنية وقوة الشرطة الدولية معا في رصد حقوق الإنسان والتعاون مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى بهدف كفالة تصدي الهيئات الوطنية المختصة لحالات الانتهاك. بيد أنه أصبح من الواضح أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في البوسنة والهرسك (وهو ما يصل في تقدير البعض إلى ٧٠ في المائة) هو من عمل قوتي الشرطة التابعتين للكيانين. وهذا يوجد الحاجة إلى التحقيق المستقل في تلك الحالات. ومن ثم اقترحت الأمم المتحدة في المؤتمر الثاني لتنفيذ السلام إسناد هذه المسؤولية إلى قوة الشرطة الدولية، وقد حظي هذا الاقتراح بتأييد واسع النطاق وتم إدراجه في النتائج التي خلص إليها مؤتمر لندن (انظر الفقرة ٢).

١٦ - وتمكّن التقارير المفصلة التي يقدمها موظفو الشؤون المدنية عن التطورات السياسية ممثلي الخاص من المساهمة في المناقشات التي تجري على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن تنفيذ اتفاق دايتون. وهذه المعلومات، ومعها التقارير الواردة من قوة الشرطة الدولية، تتيح للأطراف الفاعلة الدولية الأخرى بناء على طلبها، بما فيها الممثل السامي، وقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١٧ - وقد يسّرت الصلات الوثيقة القائمة بين موظفي الشؤون المدنية والسلطات المحلية عقد اجتماعات للمسؤولين في عدة مناسبات عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين، مما أسهم في تخفيف حدة التوتر وتقليل احتمالات العنف. وعلى جانب الاتحاد، يواصل موظفو الشؤون المدنية إتاحة مساعيهم الحميدة من أجل تسيير إنشاء هيئات الحكم المحلي، بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي. كما أن موظفي الشؤون المدنية يمثلون مراكز لنشر المعلومات على السلطات المحلية بشأن برامج وأنشطة المنظمات الدولية الأخرى العاملة في البلد، وبخاصة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

مركز عمليات الألغام

١٨ - يتكون ملاك الموظفين الدوليين في مركز عمليات الألغام من ثمانية من موظفي الأمم المتحدة ومستشار عسكري معار واحد. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم المركز ٢٥ موظفا محليا ويجري تدريبهم أثناء العمل. ويوجد للمركز مكتب إقليمي في موستار لم يُستكمل إنشاؤه بعد، وأما المكاتب الإقليمية المعتمد إنشاؤها في بانيالوكا وتوزلا وبيهاتش، فلم يجر بعد تزويدها بالموظفين. وحيث أن الملاك والهيكل الحاليين للمركز لا يكتفيان لتغطية الاحتياجات المتوقعة لإزالة الألغام في عام ١٩٩٧، ستصدر إدارة الشؤون الإنسانية قريبا هيكلا تنظيميا وميزانية منقحين للمركز.

١٩ - ويواصل المركز الاضطلاع بالدور الرئيسي في تنسيق برنامج إزالة الألغام، وتيسير تنفيذ الأنشطة، وتشجيع الحكومة والمانحين على تنفيذ برنامج موحد. وقد بدأ حاليا تنفيذ برنامج وطني للتدريب الإداري يستهدف مساعدة الحكومة على أن تتولى المسؤولية الكاملة عن أنشطة إزالة الألغام.

٢٠ - وتركز الجهود الحالية على تنمية القدرة اللازمة لمعالجة المهام ذات الأولوية في مجال إزالة الألغام، كي يتيسر الشروع في أعمال التعمير وتتوافر الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. وقد أعد المركز خطة شاملة لعمليات الألغام من أجل تحقيق هذين الهدفين العاجلين. وتشمل الخطة برنامجا تدريبيا شاملا وآلية للتوظيف لتوفير عدد يصل إلى ٢ ٠٠٠ من أفراد إزالة الألغام بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٧، وهو الموعد الذي ستسمح فيه الأحوال الجوية بالشروع في أنشطة إزالة الألغام في جميع أنحاء البلد. ويجري بالفعل تنفيذ بعض عناصر الخطة عن طريق أربعة برامج يمولها المانحون وينسقها المركز. بيد أن التأخيرات التي اعترت تنفيذ هذه البرامج أوجدت الحاجة إلى أن يضطلع المركز بدور أكثر نشاطا. ومن ثم تم إعداد برنامج للأمم المتحدة لعمليات الألغام وتم إدراجه في النداء الإنساني الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧. ويستهدف البرنامج تغطية العجز المتوقع في العدد المطلوب من أفراد إزالة الألغام.

صندوق الأمم المتحدة الاستثماري

٢١ - تواصل البعثة رصد المشاريع التي يدعمها الصندوق الاستثماري لإعادة الخدمات العامة الأساسية في سراييفو، المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤). وتتولى البعثة أيضا إدارة صندوق المشاريع السريعة الأثر، الذي يوفر آلية فعالة لتمويل المشاريع العاجلة الصغيرة في سراييفو. ومن مجموع المبالغ التي أودعت في الصندوق الاستثماري منذ عام ١٩٩٤، وقدره ١٨,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لا يجاوز المبلغ غير الملتزم به المتبقي في الصندوق ١ مليون دولار.

رابعاً - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٢ - في الفترة قيد الاستعراض، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) بذل جهودها لتنفيذ المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام. ويقدر أنه منذ بداية عام ١٩٩٦، عاد نحو ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد إلى ديارهم في البوسنة والهرسك (٥٠ ٠٠٠ نسمة تقريباً من بلدان اللجوء خارج المنطقة) وذلك من بين ٢,١ مليون شخص شتتوا خلال الحرب. وقد قدمت المفوضية المساعدة إلى كثير من أولئك الذين عادوا فعلاً إلى ديارهم بينما تواصل، في نفس الوقت، إرساء أسس عمليات العودة على نطاق واسع من خلال التدبيرين التاليين أساساً.

٢٣ - فأولاً، استمرت أعمال الإصلاح في "المناطق المستهدفة" للعودة وعددها ٢٢ منطقة حددتها المفوضية في حزيران/يونيه ١٩٩٦ (١٩ منطقة في الاتحاد و ٣ مناطق في جمهورية سربسكا) بدعم من الفريق الدولي للإدارة والبنك الدولي واللجنة الأوروبية وغيرها. وقد أنجزت حتى الآن الأعمال المتعلقة بإصلاح ٢٤ ٠٠٠ منزل من بين عدد المنازل التي يقدر أنها في حاجة إلى إصلاح وهو ٨٤ ٠٠٠ منزل. وجرى الاضطلاع بأنشطة أخرى تتعلق بالبنية الأساسية الرئيسية للمجتمع المحلي من قبيل إصلاح ١٠٠ مدرسة و ٥٠ مستوصفاً ومستشفى و ٦٠ شبكة مياه و ٥٠ شبكة طاقة كهربائية. ويقدر أنه سيستفيد من هذه الأنشطة عدد يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، من المشردين أساساً، وفي عام ١٩٩٧، ستواصل المفوضية تشجيع الاستثمارات من المانحين في المناطق المستهدفة فضلاً عن تحديد مناطق أخرى قد تكون عمليات العودة إليها مجدية.

٢٤ - وثانياً، واصلت المفوضية اتخاذ تدابير بناء الثقة، أي تكوين أفرقة العمل المحلية المعنية بالعودة، وتظيم خدمات الحافلات المشتركة بين الكيانيين، وترتيب زيارات يقوم بها الأشخاص المشردون إلى مناطق ديارهم الأصلية. وبالرغم من العقبات الكثيرة التي واجهتها المفوضية فإن هذه المبادرة تحدث أثراً إيجابياً. غير أنه لا يقصد منها أن تكون غاية في حد ذاتها بل مجرد خطوة أولى نحو عمليات العودة إلى مناطق الأقليات. وفي هذا الصدد، اشتركت المفوضية في تنفيذ إجراء العودة إلى المنطقة الفاصلة الذي اعتمده في تشرين الأول/أكتوبر مكتب الممثل السامي، والمفوضية، وقوة التنفيذ، وقوة الشرطة الدولية، واللجنة الأوروبية، والطرفان. وقد أنشأت المفوضية خمس لجان إسكان دولية لتجهيز الطلبات. وحتى تاريخه، عاد ما يربو على ١ ٥٠٠ شخص إلى ديارهم عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانيين في المنطقة الفاصلة. بيد أن المفوضية يساورها قلق شديد إزاء ازدياد عمليات إحراق منازل العائدين المحتملين وقصفها بالقنابل، ولا سيما في جانب المنطقة الفاصلة في جمهورية سربسكا مما يكشف عن استمرار وجود معارضة شديدة لهذا النوع من العودة في بعض الأماكن.

٢٥ - وتقدر المفوضية أنه ستقدم في عام ١٩٩٧ المساعدة إلى نحو ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ للعودة إلى الوطن في البوسنة والهرسك في حركات منظمة، وأن عدداً آخر يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد قد يعودون

عودة تلقائية. وسيتطلب هذا بذل جهود معجلة للإصلاح والتعمير بغية بناء القدرة على استيعاب تلك الأعداد الكبيرة من العائدين. وتخطط المفوضية نفسها لإصلاح عدد يصل إلى ١٥ ٠٠٠ منزل أو شقة في عام ١٩٩٧ كما يوفر المأوى لنحو ٧٥ ٠٠٠ من الأشخاص العائدين أو المرحلين. وتضع المفوضية أيضا الخطط لتحقيق تعاون وثيق مع البلدان المضيغة من أجل تيسير حركات العودة ووضع الخطط لها.

٢٦ - وفي الشهر الماضي، شرعت المفوضية أيضا رسميا في مبادراتها، التي بدأت بالفعل في تموز/يوليه، لوضع خطة عمل من أجل إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين في المنطقة بكاملها، بما في ذلك الدولتين المجاورتين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وسيكون الإطار الزمني لهذه الخطة سنتين كي تتفق مع فترة توطيد السلام. وستوضع الخطة في صورتها النهائية بحلول الربع القادم، بالتشاور مع الدول الموجودة في المنطقة والدول المضيفة للاجئين فضلا عن المؤسسات المالية والإنمائية المنحى على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وستضم مجموعة من الحلول للأشخاص المشتتين، بما في ذلك العودة إلى الوطن والعودة والترحيل الطوعي والإدماج في المجتمع المحلي، فضلا عن إعادة التوطين أو استمرار توفير الحماية (لعدد أقل من ذلك بكثير).

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت العملية الميدانية التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الدعم الفني والتقني لبعثتين أخيرتين قامت بهما مؤخرا للمقررة الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان والمعنية بحالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وزارت المقررة الخاصة خلال تلك البعثتين مواقع أفيد فيها عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد أولي اهتمام خاص لمشاكل من قبيل حرية التنقل والأمن الشخصي والحق في العودة وحرية وسائط الإعلام. وفيما يتعلق بالحالات الفردية، تتعاون العملية الميدانية في مجال حقوق الإنسان تعاونا وثيقا مع قوة الشرطة الدولية ومع المؤسسات الوطنية المنشأة لحماية حقوق الإنسان ولا سيما مع أمين المظالم الاتحادي. تقدم العملية الميدانية أيضا الدعم إلى الأنشطة التي يضطلع بها خبير الأمم المتحدة المعني بشؤون الأشخاص المفقودين. وتواصل التعاون مع مكتب الممثل السامي. وضمن إطار مركز التنسيق لحقوق الإنسان، شرع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني ببناء مؤسسات حقوق الإنسان. وأصبح أعضاء العملية أكثر نشاطا في مختلف مجالات بناء المؤسسات وتقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٢٨ - افتتح مكتب المدعي العام في سراييفو في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦. ويتمثل دوره في توفير جهة تنسيق لأنشطة المحكمة في الاتحاد وجمهورية سربسكا لكي يمكن طلب وتلقي الحكومات من المعلومات ووكالات الأمم المتحدة وقوة التنفيذ والمنظمات غير الحكومية والأفراد فيما يتصل بجرائم الحرب.

٢٩ - ويقدم المكتب الدعم السوقي بما في ذلك إقامة ترتيبات أمن مع قوة التنفيذ، عند الاقتضاء، ولا سيما فيما يتصل بإخراج الجثث من القبور. ويشمل الدعم المقدم للمحققين الذين يقومون بمهام في المنطقة مرافقتهم ومساعدتهم في تحقيقاتهم وإجراء المزيد من التحريات إذا اقتضى الأمر ذلك. ويسعى مكتب سراييفو الى ضمان التمسك بإجراءات "قواعد الطريق" (اتفاق روما) التي تتصل باحتجاز السلطات للأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٠ - في تموز/يوليه ١٩٩٦، أنشئ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سراييفو. ويستند البرنامج الأولي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى نتائج وتوصيات بعثة متعددة القطاعات أوفدتها منظومة الأمم المتحدة لزيارة البوسنة والهرسك في آذار/مارس ١٩٩٦. ويركز البرنامج الأولي للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة إلى البلد في جهوده المبذولة من أجل إنعاش الاقتصاد وتعزيز مؤسساته الحكومية والمحلية. وقد أتاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦ قرابة ٥,٧ مليون دولار. وبالإضافة الى ذلك، وافقت حكومة اليابان على إتاحة ٣٠,٨ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم البرنامج في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨.

٣١ - وحتى تاريخه، بدأ مشروعان لتنمية المناطق والمجتمعات المحلية. ويقدم مشروع في مجال الإدارة الاقتصادية المساعدة الى الحكومة في وضع استراتيجية وسياسة انتقالية اقتصادية على المديين المتوسط والطويل. وتقدم المساعدة أيضا للتعليم في حالة الطوارئ والإصلاح وقطاع الصحة، بما في ذلك إصلاح معمل المستحضرات الصيدلانية الوحيد في البلد. ويقدم الدعم للزراعة من خلال برنامج لانتاج البذور ذات النوعية في حالات الطوارئ؛ وتدعم الهيئة القضائية من خلال مشروع للتدريب ونظام للنهوض بالهيئة. ويقدم الدعم التقني لتعزيز وحدات تخطيط ودعم تقني تابعة للكيانات الحكومية على الصعيدين المركزي والمحلي.

البنك الدولي

٣٢ - تواصل بعثة البنك الدولي في البوسنة والهرسك دعم إعادة الإصلاح الاقتصادي للبلد من خلال تنفيذ برنامج الإصلاح الذي اعتمده المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويساعد البنك الدولي أيضا البوسنة والهرسك على الأخذ بالإصلاح في النظام الاقتصادي من أجل السماح بتنمية اقتصاد أكثر تلاحما مع ظروف السوق.

٣٣ - وجرت تعبئة ما مجموعه ٣٢٥,٦ مليون دولار في شكل صناديق يديرها البنك الدولي لتمويل ١٣ مشروعا محددا حتى تاريخه. وبالإضافة الى ذلك، يدير البنك صندوق قوامه يربو على ١٢٠ مليون دولار للاشتراك في تمويل هذه المشاريع. وتبلغ قيمة المشاريع التي أعدها البنك ودخلت الآن مرحلة التنفيذ حوالي بليون دولار. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ مجموع العقود الممولة من الصناديق التي يديرها البنك الدولي ٩١٣ عقدا تزيد قيمتها على ١٨٥ مليون دولار.

٣٤ - وبذل البنك الدولي مجهوداً رئيسياً للمساعدة في تنسيق أعمال المانحين المشاركين في برنامج الإصلاح. وقدم الدعم بصفة خاصة إلى المفوضية لبرنامج عودة اللاجئين ذي الأولوية الذي تضطلع به. وتمكن البنك الدولي من تعبئة موارد كبيرة لإعادة بناء المنازل في المناطق التي تستهدفها المفوضية وتنفيذ برامج إيجاد فرص عمل ومشاريع أخرى لتطوير البنية الأساسية. والوكالات الأخرى التي تقوم بدور رئيسي مع البنك الدولي في تنسيق الإصلاح هي: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية. وتترأس هذه الوكالات فرق عمل الإصلاح والتي أنشأها البنك الدولي لتغطية قطاعات الزراعة والصحة والمياه والعمالة.

برنامج الأغذية العالمي

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير واصل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ برنامجه لتوفير المعونة الغذائية في سائر أنحاء البوسنة والهرسك وإدارة توزيعها من خلال السلطات المحلية وغيرها من شركاء التنفيذ لما يربو على مليوني شخص من المستفيدين. وخلال الأشهر الماضية، استأنف برنامج الأغذية العالمي تحمل المسؤولية الكاملة عن إدارة المعونة الغذائية التي كانت تضطلع بها في السابق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد وضعت استراتيجية معونة غذائية جديدة استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها في نيسان/أبريل البعثة المشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات من المعونة الغذائية وإلى المشاورات المكثفة مع المفوضية وغيرها من الشركاء المنفذين. وتظهر هذه الاستراتيجية في نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل تقديم المساعدة الانسانية في عام ١٩٩٧.

٣٦ - وواصل برنامج الأغذية العالمي كجزء من التزامه توجيه بعض موارده بصورة غير مباشرة من خلال المشاريع التي تعمل على إعادة تنشيط اقتصاد البوسنة والهرسك وسياسته في توفير حبوب القمح للمطاحن المحلية. وفي نهاية آب/أغسطس، وصل ٣٧ ٠٠٠ طن متري من القمح ووردت ٢٥ ٠٠٠ طن متري أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر (كلاهما هبة من الولايات المتحدة الأمريكية). وجرى التعاقد مع ستة مطاحن في البوسنة والهرسك (من بينها مطحن في جمهورية سربسكا) على تجهيز هذه الحبوب إلى دقيق القمح لبرامج برنامج الأغذية العالمي. وساعد هذا المشروع على إيجاد ٥٠٠ وظيفة وزيادة قدرات صناعة تجهيز الأغذية الحيوية هذه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر بدأ مشروع لإنتاج البسكويت المغنى المغذي في مخبز في سراييفو والوزارة الاتحادية للرعاية الاجتماعية. وسيستخدم البسكويت في برامج الأغذية التكميلية الشتوية التي تستهدف أكثر الفئات أثراً (الأفراد المسنين المعزولين والحوامل والمرضعات والصغار جداً).

منظمة الصحة العالمية

٣٧ - جرى تكييف برامج منظمة الصحة العالمية طوال عام ١٩٩٦ من أجل تحقيق توازن مناسب بين المساعدة الصحية الانسانية والدعم الإنمائي. وما زال انتشار الأمراض المعدية أثراً محتملاً ثابتاً في الوقت الذي عاودت فيه الأمراض المزمنة الظهور بعد أربع سنوات من عدم الاهتمام النسبي. ويعتمد المشردون والعائدون في بعض المناطق على المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ، بينما تكفي خدمات الصحة

المجتمعية في مناطق أخرى. وتلبي جهود الإصلاح التي تبذلها منظمة الصحة العالمية الاحتياجات العاجلة بينما تأخذ في تطوير البنية الأساسية من أجل تقديم خدمات مستدامة وملائمة.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٣٨ - قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة في كل كيان للإعداد ليوم التطعيم الوطني في كانون الأول/ديسمبر. ويتوقع أن توفر الحملة التطعيم ضد شلل الأطفال لعدد آخر يصل إلى ٥٧ ٠٠٠ طفل. وتمثل الحملة ذروة برامج التطعيم المكثفة المضطلع بها طوال عام ١٩٩٦. وعقدت السلطات في سراييفو وغورازدة حلقات دراسية بشأن الرضاعة الثديية وحددت خطة عمل كل منها. وقدمت اليونيسيف أيضا الدعم إلى وزارة التعليم في إعداد برنامج وطني بشأن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وهذا يستكمل الأنشطة الجارية التي تدعمها اليونيسيف والبنك الدولي واليونسكو ومؤسسة سوروس لتحسين تدريب المعلمين غير المثبتين وتزويدهم بالدعم التقني. وشرعت اليونيسيف، مع قوة التنفيذ ومركز الأمم المتحدة لعمليات الألغام، في إصدار عدد خاص للتوعية بوجود الألغام من مجلة الأطفال الفكاهية "سوبرمان" وأجرت استفتاء بين الشباب قبل انتخابات أيلول/سبتمبر كي يشترك الأطفال ويعبروا عن وجهات نظرهم.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٣٩ - ما برحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تعمل في عدة مشاريع تشمل إصلاح وترميم المؤسسات الثقافية والتعليمية بالإضافة إلى أنشطة تعليمية متنوعة مع مانحين آخرين، وعلى وجه الخصوص، أنجزت المرحلة الأولى من إصلاح المتحف الوطني في سراييفو. كما مولت اليونسكو المنافذ الإعلامية المستقلة وقدمت دعما ماليا إلى أنشطة ثقافية. وفي ميدان التراث الثقافي، عقدت دورة لمدة ثلاثة أسابيع عن حماية الآثار وترميمها وهي تعد حاليا خطة إصلاح للمدينة القديمة في موستار.

منظمة العمل الدولية

٤٠ - تتولى منظمة العمل الدولية، قيادة قوة عمل المانحين المعنية بالعمالة والتدريب وما زالت تتعاون مع الحكومة في تعزيز برامج التوظيف في حالة الطوارئ لصالح الفئات المتضررة من الحرب والعاطلين عن العمل. كما تساعد منظمة العمل الدولية في صياغة مدونة قواعد سلوك للعمل فيما بعد الحرب لكي تتكيف مع احتياجات الاقتصاد السوقي.

خامسا - مستقبل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

٤١ - دعا مؤتمر لندن المعقود يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر الأمم المتحدة لكي تنهض بمسؤوليات أساسية خلال المرحلة التالية من عملية السلام ("فترة التثبيت") حيث تعمل في تعاون وثيق مع الممثل السامي وقوة المحافظة على الاستقرار والمنظمات الرئيسية الأخرى. وفي مقدمة المهام ذات الصلة، إيجاد الظروف المناسبة من أجل عودة اللاجئين والمشردين في وقت مبكر وبصورة آمنة ومنظمة إلى ديارهم أو

الأماكن التي يختارونها. وما برحت المسؤولية في هذا المجال موكلة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يساعدها في ذلك عناصر أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسوف تعطي المفوضية المذكورة الأولوية لتيسير عمليات الإعادة الطوعية الواسعة النطاق إلى مناطق الأغلبية ومساعدة الأشخاص الذين يرغبون في الانتقال طوعاً إلى تلك المناطق أو في داخلها. كما أن برامج إصلاح المساكن والهياكل الأساسية سوف يواكبها تقديم مساعدات إنسانية أكثر تحديداً لأهدافها. وفيما ستعطي الأولوية إلى تسهيل عودة اللاجئين والمشردين إلى جميع مناطق البوسنة والهرسك، طبقاً لشروط وضمانات اتفاق السلام، فإن هذه الخطوات سوف تتوقف على التقيد الكامل من جانب الأطراف بالتزاماتها بموجب المرفق ٧ وكذلك بتحقيق تقدم سريع في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام بالإضافة إلى عمليات التعمير والإصلاح. وخلال فترة السنتين، سوف تسعى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إيجاد حلول لمشكلة اللاجئين والمشردين التي تؤثر على المنطقة بأكملها أي البوسنة والهرسك، وكرواتيا وكذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في إطار تنفيذ الخطة الإقليمية للحلول الدائمة التي سوف تقدم إلى المجتمع الدولي في ربيع عام ١٩٩٧.

٤٢ - وقد سلم مؤتمر لندن بالأعمال الجوهرية التي تقوم بها قوة الشرطة الدولية في تعزيز ضبط الأمن على الأسس الديمقراطية وطلب ضرورة مواصلتها وتدعيمها. كما نوه المؤتمر بأعمال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الأخرى، في تنفيذ المرفق ٦ لاتفاق دايتون. وسوف يواصل المفوض السامي تقديم الدعم إلى مكتب الممثل السامي وكذلك المساعدة التقنية إلى السلطات المحلية وإلى قوة الشرطة الدولية مع تقديم دعم إلى المقرر الخاص والخبير المعني بالأشخاص المفقودين. وقد دعا مؤتمر لندن إلى تقديم المزيد من الدعم لأعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. أما دور مركز عمليات إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية ودعم السلطات المحلية في ميدان إزالة الألغام فقد نال بدوره تأييداً. وسوف تواصل الوكالات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة بذل أنشطتها في ميادين تقديم المساعدة الإنسانية والإصلاح والتعمير.

٤٣ - واقترح الإبقاء على ممثلي الخاص في البوسنة والهرسك، وهو بهذا سوف يجمع بين مهام منسق الأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وقد كفل عمله على مدار السنة الماضية تحقيق الإتساق بين أنشطة الأمم المتحدة المختلفة، وكما قام بتمثيلي في المحادثات التي تمت داخل وخارج البوسنة والهرسك بشأن تنفيذ اتفاق السلام. وعمل الممثل الخاص للأمين العام أيضاً، في تعاون وثيق مع الممثل السامي ومع قائد قوة التنفيذ الدولية وسائر المسؤولين الكبار في المجتمع الدولي.

٤٤ - وتتألف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من قوة الشرطة الدولية ومن مكتب ميداني تابع للأمم المتحدة. كما أن مركز الأمم المتحدة لعمليات إزالة الألغام جزء من البعثة التي تتولى كذلك إدارة برامج المكتب السابق للمنسق الخاص لاستعادة الخدمات الأساسية في سراييفو.

٤٥ - وقد شكر مؤتمر لندن قوة الشرطة الدولية على أعمالها على مدى السنة الماضية ورحب بطلب سلطات البوسنة والهرسك تمديد ولاية القوة لسنة أخرى. وفي الفرع سادسا من هذا التقرير، أوصي من جانبي بأن يقبل مجلس الأمن هذا الطلب وبتوسيع طفيف في ولاية القوة المذكورة على النحو الذي طلبه مؤتمر لندن.

٤٦ - أما العناصر الأساسية لولاية قوة الشرطة الدولية، كما يبينها المرفق ١١ لاتفاق السلام فهي:

(أ) رصد مراقبة وتفتيش أنشطة ومرافق إنفاذ القانون، بما في ذلك المنظمات القضائية والهيكل والإجراءات المرتبطة بذلك؛

(ب) إسداء المشورة لموظفي وقوات إنفاذ القانون؛

(ج) تدريب موظفي إنفاذ القانون؛

(د) تيسير أنشطة السلطات البوسنية في مجال إنفاذ القانون، وذلك في إطار مهمة المساعدة التي تضطلع بها قوة الشرطة؛

(هـ) تقييم المخاطر التي تهدد النظام العام وإسداء المشورة بشأن قدرة وكالات إنفاذ القانون على معالجة هذه المخاطر؛

(و) إسداء المشورة للسلطات الحكومية في البوسنة والهرسك بشأن تنظيم وكالات فعالة لإنفاذ القانون المدني؛

(ز) مساعدة الموظفين البوسنيين القائمين بإنفاذ القانون بمرافقتهم، عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم، حسبما تعتبر قوة الشرطة ذلك ملائماً.

٤٧ - وبالإضافة إلى هذه المهام، طلب مؤتمر لندن أن تقوم قوة الشرطة الدولية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تتم من جانب الشرطة والسلطات المحلية في البوسنة والهرسك. وقد أعقب ذلك موافقة السلطات المذكورة على القيام بصورة عاجلة، وبمساعدة من قوة الشرطة الدولية بإجراء تحقيق أو تيسير إجراء الشرطة الدولية التحقيق في القضايا التي يتهم فيها ضابط شرطة أو مسؤول آخر في مجال إنفاذ القوانين أو المجال القضائي بالمشاركة في أي انتهاك وقع لحقوق الإنسان أو الحريات الأساسية. ومن أجل النهوض بهذا الواجب الإضافي، وفي ضوء التجربة في عام ١٩٩٦، قد يلزم زيادة قوام قوة الشرطة الدولية إلى ما يتجاوز السقف الحالي البالغ ٧٢١ فرداً. وفي هذه الحالة، فلسوف أقدم مقترحات في هذا الشأن إلى مجلس الأمن بعد أن يكون المفوض قد أجرى تقييماً للآثار المترتبة على الطلبات التي

أبداها مؤتمر لندن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفاوضات الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سوف يحدد فريقاً صغيراً من الاختصاصيين في مجال حقوق الإنسان لتقديم المساعدة إلى قوة الشرطة الدولية. وطبقاً لطلب أبداه الممثل السامي بأن تتخذ وكالات التنفيذ مكاتبها الإقليمية الرئيسية في نفس المدن، فإنني أعتزم إنشاء مكتب إقليمي لقوة الشرطة الدولية في موستار بالإضافة إلى المكاتب القائمة حالياً والعاملة في سراييفو وبنيلوفا وتوزلا. وهذا القرار اقتضاه كذلك نقل السلطة عن ضبط الأمن في موستار من اتحاد أوروبا الغربية إلى قوة الشرطة الدولية.

٤٨ - ولستوف يواصل مراقبو قوة الشرطة الدولية التماس المشورة السياسية من موظفي الشؤون المدنية التابعين للأمم المتحدة. إلا أنني لا استبق القول بأن ثمة حاجة ستدعو إلى زيادة عدد موظفي الشؤون المدنية حيث أن عددهم وهيكلي تنظيمهم كافيان لتلبية متطلبات قوة الشرطة الدولية في تقديم معلومات سياسية إلى الممثل وغيره، بالإضافة إلى بذل مساعيهم الحميدة على الصعيد المحلي وتلك مهام قاموا بها خير قيام في السنة الماضية.

٤٩ - وسيتم توسيع مركز عمليات إزالة الألغام الذي سوف يمول من خلال التبرعات عن طريق إدارة الشؤون الإنسانية، إذا ما وردت مساهمات المانحين لتمكينه من تنسيق الجهود الدولية في هذا الميدان المهم بصورة أكثر فعالية.

سادساً - الملاحظات

٥٠ - بعد سنة واحدة من توقيع اتفاق السلام، نستطيع أن نشعر بالرضا من حالة تنفيذه وإن كان علينا أن نلاحظ أن الأمر ما زال يقتضي الكثير مما ينبغي عمله.

٥١ - لقد استجذبت تطورات ايجابية كثيرة يأتي في صدارتها إنهاء القتال بفضل الوجود الكثيف لقوة التنفيذ الدولية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد تم الفصل بين الجيوش ولم تسجل حالة وفاة واحدة ناجمة عن العمل العسكري المباشر. والانتخابات التي تمت يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأدلى فيها ما يزيد على ٢,٤ مليون نسمة بأصواتهم صادقت عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما بدأت إقامة المؤسسات المشتركة المتوخاة في دستور البوسنة والهرسك.

٥٢ - مع ذلك، فما زالت البوسنة والهرسك بعيدة كل البعد عن أن تكون المجتمع الموحد الذي تتمتع فيه جميع الشعوب بالحريات الواسعة النطاق المتوخاة في اتفاق السلام. ولم تتمكن الأطراف الثلاثة من أن تنفذ، بحسن نية، جوانب اتفاق السلام التي من شأنها أن تربط معا الجاليات المتواجدة في البلد. كما أن حرية التنقل وعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم الأصلية ما زالت أبعد ما تكون عن التأمين. وقد استمرت مضايقات الأقليات أما الزعماء القوميون المتعصبون في جمهورية صربسكا فضلاً عن بعض الزعماء الكروات، فقد واصلوا الدعوة إلى الانفصال الكامل لأقاليمهم عن البوسنة والهرسك. وهذه الحقائق ظلت

قائمة برغم وجود دولي واسع النطاق هناك. وما لم يجر التخلي عن طموحات التعصب القومي هذه في القريب العاجل، فلسوف يتلاشى احتمال استعادة بوسنة وهرسك موحدة وهي الأمر الذي بذل من أجله المجتمع الدولي جهدا هائلا.

٥٣ - وفي مؤتمر لندن تم تكريس اهتمام كبير للحاجة إلى ضمان قدرة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على أداء أعمالها. وإنني أدعو جميع الدول من جديد إلى اعتقال مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم التهم مع تسليمهم إلى المحكمة. فبغير ذلك فإن الأمر يشكل انتهاكا للالتزام المتعهد به بموجب القانون الدولي كما أنه يقوض أكثر وأكثر الجهود الرامية إلى تعزيز الوفاق فيما بين شعوب البوسنة والهرسك. وقد فشلت أطراف اتفاق السلام بالذات في الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في ذلك الاتفاق. وليس صدفة أن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام أوكل إليه في مؤتمر لندن النظر في نوعية التدابير الأخرى الممكن اتخاذها من أجل أن يمثل أمام المحكمة مجرمو الحرب الذين وجهت إليهم التهم.

٥٤ - وإنني أرحب بالنتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر لندن، والتي تحدد بوضوح من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاق السلام ما زالت تتحملها سلطات البوسنة والهرسك. والمجتمع الدولي الذي ظل مشاركا على الأرض في البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩٢ وتم تحت إشرافه إبرام اتفاق السلام، ما زال يتحمل بدوره مسؤولية مباشرة عن ضمان الامتثال الكامل لشروط الاتفاق المذكور. وقد أوضح مؤتمر لندن بحق أن الاستعداد المتواصل من جانب المجتمع الدولي لإتاحة الموارد البشرية والمالية المطلوبة للتعمرير والتنمية يتوقف على التزام معزز من جانب سلطات البوسنة والهرسك بالوفاء بتعهداتها بموجب اتفاق السلام. وإنني أرحب بتحديد معايير معينة بشأن الطرف الذي ينبغي أن يفي بالتزاماته كشرط لتقديم الموارد الدولية. ولسوف تدعم الأمم المتحدة كاملا أعمال الممثل السامي في رصد تطبيق هذه المعايير.

٥٥ - كما ستواصل الأمم المتحدة المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام على النحو الذي طلبه مؤتمر لندن. ومما يتسم بأهمية خاصة عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم أو إلى أماكن من اختيارهم. وإنني أحمد جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأثني على سخاء وصبر البلدان التي يقيم فيها اللاجئين في الوقت الحالي. على أنني أشعر بالأسف لأن وتيرة العودة ظلت حتى الآن بطيئة للغاية. ولذلك أطلب إلى البلدان التي ما زالت تؤوي اللاجئين أن تظل متذرة بحبال الصبر. ولسوف تجهد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى الوكالات والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، لضمان تهيئة الظروف التي يعود فيها اللاجئين والمشردون ومن ثم التعجيل بوتيرة هذه العودة.

٥٦ - وعلى أساس الطلبات التي قدمها مجلس تنفيذ السلام، وفي ضوء تقديري الخاص لمساهمة الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق دايتون، فإنني أوصي بأن يقرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك سنة أخرى حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. كما أوصي بأن يضاف إلى قوة الشرطة الدولية، التي تشكل جزءا من البعثة السالفة الذكر، مهمة التحقيق في ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب ضباط الشرطة أو غيرهم من مسؤولي انفاذ القوانين التابعين للسلطات المختلفة في

البوسنة والهرسك. وإذا ما احتاج الأمر إلى زيادة متواضعة في قوام القوة المذكورة لتحقيق هذا الغرض فلسوف التمس موافقة مجلس الأمن في الوقت المناسب.

٥٧ - ولسوف تظل قوة الشرطة الدولية عنصرا جوهريا في فترة تثبيت الاستقرار القادمة كما سيتواصل دورها وقد اتسم بأهمية خاصة في بناء مؤسسات إنفاذ القوانين التي تعمل طبقا للمعايير الديمقراطية وتشكل أساس مجتمع مفتوح وحر. وإنني أشجع الدول الأعضاء على مواصلة المساهمة بالأفراد في قوة الشرطة الدولية. كما أناشد البلدان المانحة المعنية أن تساهم بسخاء في تمويل البرامج اللازمة لتجهيز وتدريب قوات الشرطة الوطنية. وثمة حاجة ملحة أخرى تقتضي من المانحين المساهمة في برنامج إزالة الألغام. وبغير توافر الأموال اللازمة في الشهرين التاليين، فإن الأنشطة المبرمجة لعام ١٩٩٧ ستكون مهددة بما يعني المزيد من التأخير في عملية تنفيذ برامج التعمير وعودة اللاجئين.

٥٨ - وفي الختام، أود أن أوجه الشناء إلى ممثلي الخاص، س. اقبال رضا وإلى مفوض قوة الشرطة الدولية السيد بيتر فيتز جيرالد وإلى الرجال والنساء الأكفاء العاملين معهما على ما أبدوه من تفان في قيادة مساهمة الأمم المتحدة في جهود المجتمع الدولي من أجل إقرار سلام دائم في البوسنة والهرسك.

— — — — —